

علم أصول الفقه

١٤-٨-٢٠١٣ تطبيقات الاستصحاب ٢٥

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- ٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة:
- إذا كان الموضوع للحكم الشرعي بسيطاً و تمت فيه أركان الاستصحاب جرى استصحابه بلا إشكال،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و أما إذا كان الموضوع مركباً من عناصر عديدة **فتارة** نفترض ان هذه العناصر لوحظت بنحو التقييد أو انتزع منها عنوان بسيط و جعل موضوعاً للحكم كعنوان (المجموع) أو (اقتران هذا بذاك) و نحو ذلك، و **أخرى** نفترض ان هذه العناصر بذواتها أخذت موضوعاً للحكم الشرعي بدون أن يدخل في الموضوع أي عنوان انتزاعي من ذلك القبيل.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- ففي الحالة الأولى لا مجال لإجراء الاستصحاب في ذوات الاجزاء لأنه إن أُريد به إثبات الحكم مباشرة فهو متعذر لترتبه على العنوان البسيط المتحصل فلا بدَّ من إحرازه، و إن أُريد به إثبات الحكم بإثبات ذلك العنوان المتحصل فهو غير ممكن لأنَّ عنوان الاجتماع أو الاقتران و نحوه لازم عقلي لثبوت ذوات الاجزاء فلا يثبت باستصحابها،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- فالاستصحاب في هذه الحالة يجري في نفس العنوان البسيط المتحصل فمتى شك في حصوله جرى استصحاب عدمه حتى ولو كان أحد الجزئين محرزاً وجداناً و الآخر معلوم الثبوت سابقاً و مشكوك البقاء فعلاً.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و أما الحالة الثانية فلا بأس بجريان الاستصحاب في الجزء إثباتاً أو نفيّاً إذا تواجد فيه اليقين بالحالة السابقة و الشك في بقائها. و من هنا يعلم بأن الميزان في جريان الاستصحاب في اجزاء الموضوعات المركبة توفر شرطين:
- ١- كون الأثر مترتباً على ذوات الأجزاء.
- ٢- توفر اليقين بالحدوث و الشك في البقاء.
- هذا على سبيل الإجمال،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و تفصيل البحث على وجه كامل يقع ضمن ثلاث نقاط:

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- **إحداهما-** في أصل الكبرى القائلة بجريان الاستصحاب في اجزاء الموضوع ضمن الشرطين، فإنَّ هناك إشكالا على أصل هذه الكبرى لا بدُّ من علاجه.
- **الثانية-** في تحقيق صغرى الشرط الأول و انه متى يكون الأثر مترتبا على ذوات الاجزاء.
- **الثالثة-** في تحقيق صغرى الشرط الثانى و انه متى يكون الشك في البقاء محفوظاً.ض

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- **أما النقطة الأولى** - فالمعروف عند المحققين انه متى ما كان الموضوع مركباً و افترضنا انَّ أحد جزئيه محرز بالوجدان أو بتعبد ما فبالإمكان إجراء الاستصحاب في الجزء الآخر لإحرازه، لأنه ينتهي إلى أثر عملي و هو تنجيز الحكم المترتب على الموضوع المركب.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

• و هذا الكلام يواجه اعتراضاً حاصله: ان الاستصحاب الموضوعي لا بدُّ و أن يثبت لنا المجعول الفعلي المترتب على ذلك الموضوع ليكون منجزاً - سواء كان بلسان جعل الطريقة أو المنجزية أو الحكم المماثل أو أى لسان آخر - لأنَّ المنجز بحسب الحقيقة هو الحكم الفعلي، و من الواضح ان المستصحب هنا - و هو الجزء - ليس له حكم ليتعبد به في دليل الاستصحاب و ما له حكم - و هو المركب - ليس مصباً للاستصحاب.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- وهذا الاعتراض لا أساس له بناء على ما هو الصحيح و المختار عندنا من أن المجعول الفعلي لا واقعية له و إنما هو أمر وهمي و أن المنجزية موضوعها و صول الحكم بكبراه- الجعل- و صغراه- الموضوع- فانه على هذا لا نحتاج في جعل استصحاب الجزء ذي الأثر العملي إلى التعبد بالمجعول الفعلي،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- بل مجرد وصول أحد الجزئين تعبداً مع وصول الجزء الآخر بالوجدان أو بتعبد آخر كاف في تنجيز الحكم الواصل كبراه لأنَّ إحراز الموضوع بنفسه منجز لا بما هو طريقٌ إلى إثبات فعلية الحكم المترتب عليه تصوراً وهما.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- واما بناءً على المنهج المعروف من ان المنجز هو الحكم الفعلي و انه لا بد من إثباته بالتعبد الاستصحابي اما مباشرة أو بتوسط ما هو مترتب عليه [١] فيصعب التخلص الفنى عن هذا الاعتراض، و ما يمكن أن يجاب به عن هذا الاعتراض أحد وجوده ثلاثة:

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- [١]- هذا الاعتراض يتوجه على مبني جعل الحكم المماثل فقط دون سائر المباني، لأنَّ المفروض عند تلك المباني انَّ إحراز الموضوع للمجعول الفعلي منجز له على كل حال سواء من جهة كفاية نفس إحراز الموضوع لذلك، أو من جهة افتراض ان إحرازه اعتبر و لو عرفاً و بحسب ما استفيد من دليل التعبد إحرازاً للمجعول الفعلي و إلَّا لاتجه الإشكال على كل استصحاب موضوعي و ان كان بسيطاً لا مركباً، لأنَّ المنجز فيه أيضا ليس هو العلم بالأصل الموضوع عن موضوع

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- الأول - انَّ الحكم بعد وجود أحد جزأى موضوعه وجداناً لا يكون موقوفاً شرعاً إلا على الجزء الآخر فيكون حكماً له و منوطاً به في هذه الحالة.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و نلاحظ عليه: ان مجرد تحقق أحد الجزئين خارجاً لا يخرج عن الموضوعية و إناطة الحكم به شرعاً، لأن وجود الشرط للحكم لا يعنى بطلان الشرطية، و لا ينقلب الحكم إلى كونه حكماً للجزء الآخر خاصة كما لا ينقلب الواجب المشروط عن كونه مشروطاً بتحقيق شرطه خارجاً على ما حقق مفصلاً في بحث الواجب المطلق و المشروط.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- الثاني - انَّ الحكم المترتب على الموضوع المركب ينحل تبعاً لأجزاء موضوعه فينال كل جزء مرتبةً و حصهً من وجود الحكم، و استصحاب الجزء يقتضى ترتب ذلك الحكم الضمني التحليلي الذي يناله ذلك الجزء.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

• و نلاحظ عليه: انَّ هذا التقسيط و التحليل للحكم انما يعقل في حق اجزاء متعلق الحكم - كما تقدم في بحث الواجب الارتباطي - و لا يعقل في حق اجزاء موضوع الحكم لوضوح انَّ الحكم ليس له إلا وجود واحد لا يتحقق إلا عند تواجد اجزاء موضوعه جميعاً فلا معنى لتقسيمه تبعاً لاجزاء الموضوع.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- الثالث- ان كل جزء موضوع لحكم مشروط و هو الحكم بالوجوب مثلاً على تقدير تحقق الجزء الآخر فاستصحاب الجزء يتكفل ترتيب هذا الحكم المشروط عليه و المفروض تحقق شرطه.
- و نلاحظ عليه: أولاً- انّ هذا الحكم المشروط ليس مجعولاً من قبل الشارع و انما هو منتزع عن جعل الحكم على المركب.

٨- الاستصحاب فى الموضوعات المركبة

- و ثانياً- انا إذا افترضنا مجعولية هذه القضية كما إذا كان تقييد الحكم بأحد الجزئين طويلاً فقد تقدم عدم جريان الاستصحاب التعليقى عند المشهور. كما انه لا يجرى عندنا أيضاً هنا لأنه لو أُريد به إثبات المجعول الفعلى فهو مثبت، و ان أُريد

٨- الاستصحاب فى الموضوعات المركبة

• و الصغرى و ليس هو مصب الاستصحاب بحسب الفرض، فما يجيب به أصحاب جعل الطريقة أو المنجزية على هذا الاعتراض فى استصحاب الموضوع البسيط بنفسه يكون جواباً لهم فى المقام، و إنما يختص هذا الاعتراض بالمبنى القائل بلزوم إثبات مماثل الحكم الشرعى المرتب على الموضوع بالتعبد الاستصحابى، و لعله لذلك أناط السيد الشهيد (قدس سره الشريف) فى الحلقات هذا الاعتراض بالمسلك المذكور.

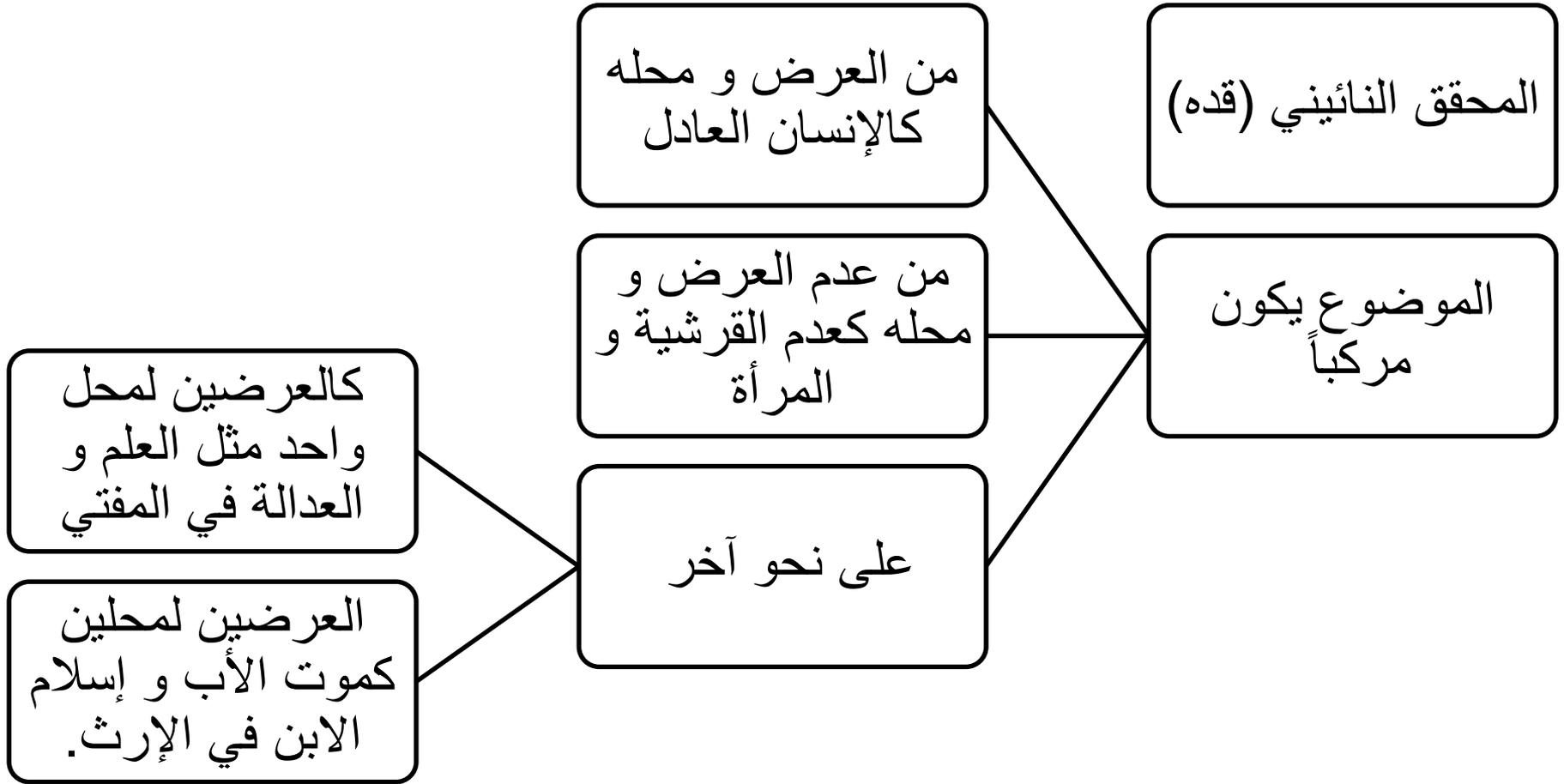
٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- الاكتفاء بإحراز صغراه و كبراه فهذا رجوع إلى المبنى الآخر الذي قلنا انه بناء عليه لا موضوع للإشكال لأن الكبرى محرزة بالوجدان و الصغرى يحرزها التبعيد الاستصحابى بلا حاجة إلى إثبات الحكم الفعلى.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و هكذا يتضح عدم وجود مخلص فني عن الاعتراض المذكور بناء على المنهج و التصورات المشهورة للمحققين في المقام، و هذا بنفسه كاشف إجمالي عن وجود خلل في ذلك المنهج بعد عدم إمكان إلغاء الاستصحاب في الموضوعات المركبة.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة



٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و اما النقطة الثانية - فقد ذكر المحقق النائيني (قده) ان^٤ الموضوع تارة يكون مركباً من العرض و محله كالإنسان العادل، و أخرى يكون مركباً من عدم العرض و محله كعدم القرشية و المرأة، و ثالثة يكون مركباً على نحو آخر كالعرضين لمحل واحد مثل العلم و العدالة في المفتى أو العرضين لمحلين كموت الأب و إسلام الابن في الإرث.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- ففي الحالة الأولى يكون التقييد مأخوذاً لأنَّ العرض يلحظ بما هو وصف لمحلّه و معروضه و حالة قائمة به فالاستصحاب يجري في نفس التقييد إذا كان له حالة سابقة،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- وكذلك في الحالة الثانية يكون تقييد المحل بعدم العرض مأخوذاً في الموضوع، لأنَّ عدم العرض إذا أخذ مع موضوع ذلك العرض، لوحظ بما هو نعت و وصف له وهو ما يسمى بالعدم النعتي^٣ تمييزاً له عن العدم المحمولى الذي يلاحظ فيه العدم بما هو،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

• و قد أقام برهاناً تقدم في أبحاث سابقة على أن عدم العرض و محله لا بد و أن يكون مأخوذاً على نحو النعتية، و يترتب على ذلك ان الاستصحاب انما يجرى في نفس التقيد و العدم النعتي لأنه الدخيل في موضوع الحكم فإذا لم يكن العدم النعتي واجداً لركني اليقين و الشك و كان الركنان متوفرين في العدم المحمولي لم يجر استصحابه لأن العدم المحمولي لا أثر شرعي له بحسب الفرض،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و من هنا بنى هذا المحقق على عدم جريان الاستصحاب في الاعدام الأزلية كما إذا شك في قرشية المرأة و عدمها الثابت لها قبل وجودها بنحو العدم المحمولي.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و اما في الحالة الثالثة فلا موجب لافتراض أخذ التقييد و اتصاف أحد جزئي الموضوع بالآخر، لأنَّ أحدهما ليس محلاً و موضوعاً للآخر بل بالإمكان أن يفرض ترتب الحكم على ذات الجزئين و في مثل ذلك يجري استصحاب الجزء،

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- و بالإمكان أن يفرض ترتب الحكم على المقيد منهما بأخذ إضافة أحدهما إلى الآخر من خلال مفهوم آخر كمفهوم المجموع أو نحو ذلك و لكن حيث ان **أخذ مفهوم إضافي من هذا القبيل خلاف الإطلاق في مقام الإثبات فيكون مقتضى الأصل هو التركيب فيجري الاستصحاب في الجزء لا محالة.**

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

• أقول - أما البرهان الذي أقامه على لزوم التقييد في العرض و محله و عدم العرض و محله فقد تقدم تفصيله و نقده في بحث استصحاب عدم الأزلي*، و قد أثبتنا هناك انه ثبوتاً كما يعقل التقييد في ذلك يعقل التركيب، و من هنا تكون دخالة عدم المحمولي في موضوع الحكم معقولة بحيث يمكن إجراء استصحاب عدم الأزلي،

• * بحوث في علم الأصول، ج ٣، ص: ٣٢٧ «التعويض عن العام باستصحاب عدم الأزلي»

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

• لنا أن نبرهن عليه بما يلي:

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

- انَّ عدم العدالة إذا فرض تحصيلها إلى حصتين حصّةً مربوطةً بالعالم و حصّةً مربوطةً بالجاهل فتساءل هل انَّ للمعدوم و هو العدالة المضاف إليها العدم حصتان أو حصّةً واحدةً أي عدالتان أو عدالةً واحدةً؟

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

- فان قيل بالأول استحالة التخصيص مرة ثانية في جانب العدم لأنَّ عدم تلك الحصة من العدالة و هي عدالة العالم مثلاً لا تصدق على غير مورده كعدم عدالة الجاهل لكي يقبل التخصيص بل هو منحصر فيه فان تخصيص المعدوم تخصيص لعدمه تبعاً و معه لا يتعقل تخصيصه مرة أخرى،

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

- و إن فرض أنَّ المعدوم حصّةً واحدةً و هي جامع العدالة و طبيعياً فيلزم:

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلى

- **أولاً-** عدم وحدة النقيض بمعنى عدم انخفاض التقابل الموجود بين النقيضين، إذ سوف يكون مقابل حصتين من العدم أى عدمين وجود واحد و نقيض واحد و هو محال.

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

- و **ثانياً** - انَّ عدم جامع العدالة يعني عدم كل افراده و هذا يعني أخذ عدم عدالة الجاهل أيضاً نعتاً للعالم و هو محال لأنَّ عدالة الجاهل عرض جوهر آخر و عدمها على تقدير كونه نعتاً فهو نعت له لا للعالم.

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

- و لا يقاس ذلك بالوجود فانَّ وجود العدالة باعتبارها خارجاً عَنِ الوجود فلا محالة كان متحصلاً إلى حصتين تبعاً له و اما عدم العدالة فهي نقيضها و مقابل لها مصداقاً [١].

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

• وهكذا يثبت أن عدم العرض لا يكون إلا محمولياً ولا يعقل أن يكون نعتاً للموضوع ومرتبطاً به إلا بنسبة ذهنية إنشائية لا تكون موضوعاً للأثر شرعاً.

التعويض عن العام باستصحاب العدم الأزلي

- نعم الأوصاف الوجودية المساوقة و الملازمة مع عدم العرض يمكن أن تكون نعتاً للموضوع و إلى ذلك يرجع كل ما ثبت من النسب التقييدية بين موضوع و عدم عرضه كقوله تعالى (بقرة لا فارض و لا بكر) و قوله (وفدت عليه بغير زاد) و هكذا.

٨- الاستصحاب في الموضوعات المركبة

- نعم بحسب مقام الإثبات يكون موارد أخذ العرض و محله في موضوع حكم ظاهراً في التقييد ما لم تكن قرينه على الخلاف، فالمقطع الأول من هذا الكلام لا ندخل في التعليق عليه.

٨- الاستصحاب فى الموضوعات المركبة

• و اما المقطع الثانى منه و هو ان الموضوع المركب من غير العرض و محله يكون من باب التركيب بحسب مقام الإثبات فهذا الكلام و ان كان صحيحاً لأن أخذ التقييد فى مثل ذلك بحاجة إلى إدخال عنصر ثالث كالتقارن أو الاجتماع و المعية إلا انه مع ذلك يمكن أن يدعى وجود ما يدل على أخذ التقييد بحسب مقام الإثبات فى أكثر الموارد ان لم تبرز نكتة عرفية حاكمة عليه تقتصر فيما يلى على ذكر ثلاثة موارد له: